التعليمي..

عامل تمزيق للأجيال

لحكومة تجاه توحيد التعليم

■ يحيى النجار

■ فارس السقاف

■ د/ عبدالسلام الجوفي

يحيى النجار: بعض المناهج مشبعة بأفكار متطرفة.

الحكومي ضرورة وطنية لأننا في بلد مسلم خالٍ من الاقليات ولا خوف على مستقبله الديني، والحفاظ على التربية الدينية لأبنائنا مهمة الحكومة وليست مهمة أحزاب سياسية أو جماعات دينية أو مذهبية، وأكد الشيخ النجار أن ما تقوم به الحكومة من أجل السيطرة على التعليم الديني وإلغاء المدارس والمراكز التي لا تخضع لإشراف الحكومة يعد ضرورة وطنية ولا يرتبط بضغوط خارجية أو إملاءات دولية. وهو ما أكد عليه أيضا الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم، الوزارة المعنية بهذا الأمر والمخولة بتربية الأجيال، حيث قال "إننا ننطلق من الضرورات الوطنية في ما نقوم به في عملية توحيد التعليم في اليمن وإشراف الحكومة على كل المدارس والمراكز التعليمية في البلاد.

ليست مدراس

الدكتور الجوفي أوضح أيضا أن اليمن قامت بدمج المعاهد العلمية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهذا دليل على إنها تنبهت إلى هذه النقطة المهمة في التعليم قبل أن يصاب العالم بهاجس الإرهاب، وأن ما تقوم به اليمن هو من أجل المصلحة الوطنية، وأننا لسنا بحاجة إلى مثل هذا التعليم.

وأضاف: لقد بدأت بلادنا بتحديث وتطوير المناهج التعليمية قبل ١٢ عاما وانتهت مؤخرا من تطوير المناهج حتى الصف الثاني عشر، وقال "العمل في المناهج الدراسية عمل ديناميكي، وهي خاضعة للتحديث والتجديد باستمرار لتواكب التطورات العلمية المتلاحقة".

وفي ما يخص الإجراءات التي تتخذها الحكومة بشأن المدارس والمراكز الدينية غير الخاضعة للإشراف الحكومي

الدكتور فارس السقاف: الوضع الطبيعي أن تسترد الحكومة سيطرتها على التعليم لتحقيق المنفعة العامة.

وزير التربية: اليمن بدأت توحيد التعليم قبل أحداث سبتمبر والمناهج التعليمية خاضعة للتحديث باستمرار.

فيقول وزير التربية والتعليم أن هذه ليست مدراس لأن المدارس لها نظام تعليمي واضح ينظمه القانون، في حين لا تخضع المدراس الدينية لأي نظام، مؤكدا على أهمية أن يكون المشرب التعليمي موحداً لكل الأجيال اليمنية. هذه الرؤية يوافقه فيها الكثيرون في الساحة السياسية والفكرية، لأنها تعبر عن الوضع الصحيح للتعليم وتستبعد الحالات الاستثنائية التي لم تجلب يوما الخير لهذه البلاد.

مدارس حزبية

الكاتب الصحفي وعضو مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح نبيل الصوفي أكد على أهمية إلغاء المدارس والمراكز الدينية التي لا تشرف عليها الحكومة ولا تخضع لقانون التعليم العام.

وقال نبيل الصوفي "لسنا بحاجة لهذا النوع من التعليم، وأنا ضد تسميتها بالمدارس الدينية ويجب أن تسمى مدارس التعليم الحزبي، ويرى الصوفي أن اليمن ليست في حاجة لهذا النوع من التعليم لأن الجوانب الدينية تدرس في مختلف مراحل التعليم، إضافة إلى وجود التعليم الديني التخصصي في إطار الجامعات اليمنية، وقال: كان من المفترض أن تسخر هذه المدارس لتعليم الناس القراءة والكتابة أما "صناعة الأفكار والاتجاهات فهذه مهمة مناطة بالدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم،لكن الصوفي انتقد الوضع الراهن للتعليم في اليمن وقال أنه يعاني من ضعف شديد وتراجع مستمر، بسبب غياب المشروع التنويري الحقيقي في إطار التعليم وهو ما أدى إلى نشوء مشكلة التعليم الديني، وطالب بضرورة انتشال التعليم من حالته الراهنة.

كثيرون من ينظرون للقضايا من زاوية واحدة هي زاوية المصلحة الوطنية كطرف أساسي ومهم فيها. وفي هذه القضية التي بين أيدينا يعتبر الوطن المستهدف الوحيد سلبا وإيجابا وهو ما يوجب على الجميع أن تكون مواقفهم واحدة وفي الاتجاه الايجابي انتصارا للمصلحة الوطنية.

توحيد المرجعية

من يرى أن العملية محتاجة إلى ضبط ومراقبة لا يذهب بعيدا عن ما تقوم به الحكومة في الآونة الأخيرة من حصر ودراسة لهذه المدارس والمراكز.

الدكتور فارس السقاف رئيس مركز دراسات المستقبل ورئيس الهيئة العامة للكتاب ينظر إلى ما يحدث نظرة أكثر شمولية ويرى أن هذه العملية التي يكثر الحديث حولها في كل الوطن العربي تحتاج إلى ضبط كونها "محفوفة بالمخاطر والسير فيها كمن يسير حافي القدمين على طريق مليء بالأشواك".

السقاف تحدث بالنسبة لليمن عن الخطوات الأولى التي قامت بها الحكومة في سبل توحيد التعليم، وأوضح أن بلادنا بدأت قبل أحداث ١١ سبتمبر بتوحيد التعليم وان جهودها في هذا الجانب تواصلت فيما بعد.

ويعتقد الدكتور فارس أن جهود اليمن في مجال التعليم الديني لا تستهدف الإلغاء بقدر ما تسعى إلى خلق مرجعية عامة لهذا النوع من التعليم وتوحيد أهدافه ضمن الاهداف العامة لبلادنا، علاوة على وضع حد للمدارس التي تقف خلفها أحزاب سياسية والتي وصل بعضها حد الخطر.

واشار السقاف إلى أن مجرد وجود مثل هذه المدارس والمراكز الدينية يعتبر خطأ وجب تصحيحه حيث قال "كان خطأ أن تفرد مدارس دينية لجماعة معينة تحت أي حسابات والوضع الطبيعي الآن أن تسترد الحكومة سيطرتها الكاملة على التعليم وأن تنأى به عن أي مكايدات أو مكاسب وهو ما يجب أن يتخلى عنه الجميع في سبيل تحقيق المنفعة العامة".

كما يرى أن تغيير المناهج هو بالاساس مطلب داخلي وبما لا يمس "الثوابت والمعتقدات الدينية.

وبعيدا عن أي حسابات يجمع الكثير من السياسيين والمثقفين في بلادنا على أهمية ضبط التعليم الديني وضرورة السيطرة عليه وفق أسس وضوابط واضحة ومتفق عليها حتى لا يبقى الشباب أو الملتحقين بهذه المؤسسات نهبا للأفكار الهدامة ووقودا للصراعات المذهبية المتشددة وان تكون جميع المؤسسات التعليمية وبمختلف تخصصاتها خاضعة للإشراف الحكومي وبعيدا عن أي حسابات سياسية.

ويرى البعض انه إذا كان هناك ضرورة لوجود مؤسسات تعليمية متخصصة في علوم اللغة والشرع فيجب أن تكون وفق أسس وتوجهات مدروسة تحافظ على الأجيال اليمنية من الفتن والانشقاقات وتحافظ على الدين الإسلامي من دعاوى التطرف والتكفير وبحيث لا يترك الإشراف والإدارة لهذه المؤسسات لطائفة أو حزب أو أي جهة وأن يكون الإشراف مباشراً من قبل الحكومة. حتى لا يعتقد البعض أن هذه الطائفة أو الحزب أو الجماعة هي المسؤولة عن الإسلام في البلاد وكأن الآخرين غير مسلمين.

شتات تعليمي

هناك من يقلقه وضع التعليم الديني منذ زمن ويرى أن الفرصة قد جاءت لإعادة الأمور إلى نصابها. وأنه يجب على الجميع أن يستوعب المرحلة ويتفهم الإجراءات الحكومية في هذا الجانب لأنها كان يجب أن تحدث قبل عشرات السنين.

يقول عبدالسلام القايدي موجه مادة التربية الإسلامية أن المدارس والمراكز التعليمية الدينية التي لا تشرف عليها الحكومة ولا تخضع لقانون التعليم في اليمن أوجدت نوعاً من الشتات في التعليم الديني والتربية الدينية عند هذا الجيل. وأن استمرار ذلك سيؤدي إلى الكثير من المشاكل. خاصة وكل نوعاً من هذا التعليم حاول الاستقواء بجهة معينة، أو بمذهب أو بحزب. وربط هذه الجماعات بأحزاب ومذاهب يعني إنها قابلة للتحريك والاستدعاء من قبل الحزب أو المذهب أو الطائفة أو الجماعة التي تقف وراءها لأنها باختصار تشرب الطلاب افكاراً ورؤى معينة هي نتاج هذا الحزب أو الطائفة.

القايدي يرى أنه بالإمكان الاستغناء عن هذه المدارس والمراكز الدينية والاكتفاء بما يقدمه المنهج المدرسي في المدارس الحكومية من مادة دينية.

حيث قال "يمكن الاكتفاء بما تقدمه المدارس العامة في مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية".

ويعتقد أن وزارة التربية والتعليم قد عملت في إطار إعادة تأهيل المناهج الدراسية على تكثيف مثل هذه المواد كما انه بالإمكان إضافة بعض الاشياء إذا ما اقتضى الأمر. المهم هو أن لا تظل الأمور كما هي ويبقى بعض الطلاب تحت تأثير المدارس الدينية غير الحكومية المشبعة بأفكار متطرفة ناتجة عن حزب أو جماعة أو طائفة لأن ذلك – حسب قوله – سيقود البلاد إلى المزيد من التطرف والارهاب والانقياد الأعمى.